

China has pursued a foreign policy towards the African continent to the developments of the international arena and it's priorities, values and objectives.

It has adopted many means and strategies that have enabled it's penetration in the continent of technical and financial assistance to African .also it has deepened their relations with them in various areas of life, from the economic; technical field, political and consultative security field, which certainly had repercussions and repercussions for both Chinese and African parties.

السياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ سنة الفين

الطالبة صحراوي سمية

طالب دكتوراه

المدرسة الوطنية العليا للعلوم

السياسية - الجزائر

مقدمة:

إن العلاقة التي تربط الصين الشعبية بدول القارة الإفريقية ليست حديثة تعود لزمان قريب، وإنما ترجع إلى زمن طويل من القرن الماضي، عندما تلاقي الطرفين في ظروف دولية معقدة أين كانت الحرب الباردة تطبع الوضع الدولي، فاتسمت علاقة بين الطرفين في اشتراكهما في نظرة واحدة لما كان يدور من قضايا و أحداث دولية و إن أهم حدث يبرهن على تقارب الجهتين هو مؤتمر باندونغ 1955 الذي مثل الحدث البارز في اتفاق و تلاقي آراء ووجهات النظر بين القارة الآسيوية و منها الصين و القارة الإفريقية كذلك عند انشقاق الصين الشعبية من الجبهة السوفييتية و إعلانها لدعم بعض الدول الإفريقية، غير أن هذه الروابط لم تدم طويلا فسرعان ما تراجعت و تدهورت في فترة السبعينيات من القرن المنصرم الذي تميز

ملخص:

انتهجت الصين سياسة خارجية اتجاه القارة الإفريقية تبعا و تماشيا لتطورات الحاصلة على الساحة الدولية منطلقا و من أولوياتها و قيمها وكذا أهدافها. وقد اعتمدت العديد من الوسائل والاستراتيجيات التي هيأت تغلغلها في القارة من المساعدات التقنية و المالية للدول الإفريقية وقامت بتعميق علاقاتها معها في مختلف مجالات الحياة بدءا من المجال الاقتصادي والتقني فالمجال السياسي التشاوري الأمني و الذي من المؤكد كانت له أثار و انعكاسات لطرفين الصيني و الإفريقي.

الكلمات المفتاحية: جمهورية الصين الشعبية ، إفريقيا ، التعاون، الشراكة ، التجارة البينية، الاستثمارات، المصلحة المشتركة.

Summary

1. الصين وافريقيا روابط تاريخية و
سياسية:

ارتباط الصين بإفريقيا ليس وليد اليوم بل رجع حسب شواهد كثيرة إلى مئات السنين حيث ارتبطت الصين القديمة ببعض علاقات تجارية مع عدد من المناطق الإفريقية غير مستقلة ، شرق إفريقيا إذا كانت السفن تحمل البضائع والأواني والأقمشة الصينية بشكل خاص وتعود محملة ببعض المنتجات الزراعية الإفريقية و لكن العلاقات الحقيقية جاءت بعد تولي ماو تسي تونغ الحكم عام 1948 و قيام الجمهورية الصينية الشعبية سنة 1.1949 إضافة إلى اللقاء التاريخي بين الصين و الدول الإفريقية في إطار التضامن الإفريقي الآسيوي الذي تجسد فعليا في مؤتمر باندونغ 1955، و كان هذا اللقاء بداية لمرحلة جديدة من العلاقات بين الطرفين إذ اعترفت مصر بالصين فكانت أول دولة نامية و افريقية تعترف رسميا بالصين الشعبية و تبعها بعد ذلك معظم الدول الإفريقية الأخرى.2

أما فيما يخص مرحلة الستينيات ،السبعينيات و الثمانينيات، لقد اشتد التنافس بين الاتحاد السوفيتي و الصين التي كانت تحرض على دعم و تأييد بعض الحركات التحررية في إفريقيا مثل زيمبابوي و جنوب إفريقيا، لكن سرعان ما تراجعت وتيرة العلاقات بين الطرفين إلى مرحلة الفتور و هذا راجع للأوضاع الداخلية التي كانت تمر بها الصين في تلك السنوات بسبب انشغال النظام السياسي الصيني بنفسه و دخوله في صراع

بانشغال الصين بنموها الاقتصادي وأوضاعها الداخلية ولكن مع وصول الرئيس "جيانغ زيمين" للسلطة عادت العلاقات الى سابق عهدها بل تطورت محدثة طفرة نوعية في العلاقات بين الطرفين لتأكد الصين من جديد على عزمها في تجديد وتطوير علاقات مع القارة الإفريقية على أساس خطة الاقتراحات الخمسة التي طرحها الرئيس الصيني السابق لإقامة علاقات صداقة صينية-إفريقية مستقرة و متميزة و هذا مع نهاية الحرب الباردة و بداية تشكل النظام الدولي الجديد الذي افرز قضايا و مواضيع جديدة إتلف حولها الطرفين للتكثيف علاقات التعاون و التضامن بما يخدم المصلحة المشتركة.

من هنا يمكننا طرح الاشكال المتمثل

في:

لماذا تولي الصين اهتماما بالغا بإفريقيا وعلى أي مدى يصبو هذا الاهتمام إلى علاقة راجح/راجح؟

وللإجابة على الإشكالية نقترح المحاور

التالية:

المحور الأول: دوافع نفوذ الصين في

إفريقيا.

المحور الثاني: وسائل وأساليب النفوذ

الصيني في إفريقيا.

المحور الثالث: مظاهر وصور نفوذ

الصين في إفريقيا.

المحور الأول: دوافع نفوذ الصين في

إفريقيا.

دول إفريقيا و خاصة الصغيرة منها للمساعدات و المعونات لحثها إلى الاعتراف. و لقد ظهر هذا الاهتمام منذ ستينات القرن الماضي كما ذكرنا من قبل بعدما اظهرتصويت الدول الإفريقية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1963 عن تأييد 17 دولة لتايوان مقابل 14 دولة فقط للصين إلا أن هذا التأييد لم يتم بفضل جهود بكين لنزع الاعتراف من تايوان وسعيها الدائم لقطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الدول الإفريقية حيث تمكنت بكين في التسعينيات من سحب اعتراف ستة دول بتايوان منها: إفريقيا الوسطى، غينيا بيساو، النيجر و ليستو و جنوب إفريقيا و ليبيريا عام 2003 ليتراجع عدد دول إفريقيا التي تعترف رسميا بتايوان إلى أربع دول ذات حجم ضئيل و هي: بوركينا فاسو ساوتومي و برنسيب، جامبيا و سوازيلاند.

2- الرغبة في الحصول على دعم

دبلوماسي الإفريقي في الأمم المتحدة: سعت الصين إلى حشد الدعم الإفريقي ليكون بمثابة دعم دبلوماسي كبير في أي مواجهة محتملة قد تتعرض لها بكين في الأمم المتحدة أو في مجلس الأمن ، فقد برهنت الدول الإفريقية بأنها مصدر موثوق للدعم كلما واجه السلوك الصيني انتقادات لاذعة من طرف الغرب، فلعل ابرز الدعم الذي قدمته الحكومات الإفريقية للصين يتمثل في موقفها الايجابي لاستعادة مقعدها في الأمم المتحدة في مطلع السبعينات و بالذات سنة 1971، فقد افتكت بكين أصوات بتأييد 26 دولة إفريقية

بشأن مسألة قيادة البلاد والتوجه الاقتصادي الذي وجب إتباعه. و بحلول عام 1978 ، وضع الزعيم الجديد دنغ شيا وينغ " DENG XIAOPING" الصين على طريق التحول التدريجي و التطور باتجاه الرأسمالية مما أسفر بنسبة نمو اقتصادي أدى إلى ارتفاع معدل الدخل الفردي 09أضعاف عام 2005 مقارنة بالسبعينيات مما عزز سياسته الخارجية.3 إلا أن العلاقات بين الطرفين لم تكتسب إلا بعد قيام الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين في عام 1996 بزيارة القارة الإفريقية وطرحه لخطة براغماتية نظم الاقتراحات الخمسة*.

كما هناك عدة روابط واهداف للسياسة الصينية في افريقيا تجعلها من أولويات اهتمامتها ومنها:

1- كسب التأييد بشأن القضية

التايوانية :

تعد القضية التايوانية من أهم القضايا التي تراهن عليها بكين في تعاملاتها الخارجية و التي تحدد حركتها و دبلوماسيتها على الساحة الدولية، إذ تعتبر الصين تايوان إقليما منشقا يجب عودته للسيادة الصينية ، حيث أن الصين تتمسك بإعلان 1972 الداعي إلى أن تايوان جزء من الوطن الصين الأم، و تشكل قضية تايوان احد الدوافع الأساسية لتغلغل الصين في إفريقيا.

فالتنافس مع حكومة تايوان يدفع الصين لبناء و تدعيم علاقاتها بالدول الإفريقية ، حيث استغلت حكومة تايوان حاجة بعض

غالباً ما تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية هذه القضية مبرراً للتدخل في شؤون الداخلية لبيكين كما تستعملها كورقة ضغط و ممارسة مزعجة للسلطات الصينية. 8

فكانت الولايات المتحدة الأمريكية و في كل فرصة تظهر هذه الورقة لتعرقل جهود و طموح الصين في الوصول إلى القمة الدولية و تثير كل أنواع المشكلات لها من داخلها و من حولها لمنعها من الانضمام و الانخراط في المؤسسات الدولية و المحافل العالمية. و لهذا حاولت الصين مواجهة الضغوط الغربية المتزايدة حول قضايا حقوق الإنسان من خلال التوجه للقارة الأفريقية و زيادة اهتمام بها. فالصين تحرص على كسب دعم الدول الإفريقية في المحافل الدولية خاصة في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعلى هذا الأساس ذهبت الصين إلى عقد أول مؤتمر صيني - إفريقي حول حقوق الإنسان في أكتوبر 2004. 9. ومن هنا يظهر أهمية البعد الاممي في العلاقات الصينية الإفريقية، ومن بين أمثلة الدالة على هذا الموضوع الأصوات الإفريقية التي كانت حاسمة بالنسبة إلى الصين فيما يخص قرار اللجنة الاولمبية الدولية بمنح الصين امتياز تنظيم الالومبياد عام 2008 في بكين و هذا من خلال التصدي لقرارات برمجت لإدانة بكين في ملف حقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة. 10

2.الصين وإفريقيا روابط اقتصادية:

كما تحتل القارة الإفريقية موقعا هاما في خريطة النفط العالمية حيث بلغ إنتاج

بخصوص أحقيتها في حصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. كما تعمل الصين بشكل كبير على حفظ مكانتها و مركزها في المنظمة الأممية لأنها مدركة تماما بأن قدراتها الراهنة لا تسمح لها بمواجهة خصومها و لهذا تسعى لتدعيم وجودها داخل هذه المنظمة الدولية خاصة وأنها، تتمتع بمقعد دائم فيها، وهذا ما أكده الجنرال الصين كسيو نغ غانقاي (xiang guangkai) بقوله: «الدول الإفريقية تمثل بالنسبة للصين أكثر من ثلث تشكيلة منظمة الأمم المتحدة. 5»

3- قضية حقوق الإنسان:

لطالما أثارت هذه القضية تساؤلات و نقاشات في أوساط السياسيين والمفكرين الغربيين حول ملف بكين فيما يخص احترام حقوق الإنسان، فلقد تلقت الصين الكثير من الانتقادات اللاذعة من الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية القلقة بشأن تقارير التي تشير إلى تعرض منشقين صينيين للقمع مؤكدة بذلك أن واشنطن لم ترى أي تقدم في مجال حقوق الإنسان في الصين. 6.7

لقد تزايدت حدة الانتقادات الأمريكية للصين عقب أحداث ميدان أو ساحة بوابة السلام السماوي في بكين "تيان أن مين" حيث استخدمت السلطات الصينية الدبابات لقمع المظاهرات الطلابية المطالبة بالديمقراطية عام 1989 معتبرة القضية على أنها شأن داخلي لا يجوز التدخل فيها و أن مفهومها بالنسبة لحقوق الإنسان ينبع من خصوصيتها الثقافية مغايرة للخصوصية الغربية فحسب الصين انه

ستعتمد في 45% من استهلاكها للطاقة على مصادر خارجية، وهو ما يبرر سعيها الدائم لضمان مصادر رخيصة للطاقة من الدول الإفريقية خاصة من السودان، نيجيريا، جابون، تشاد. 142 فالصين وجدت ضالتها في البترول الإفريقي. علاوة على احتياجها إلى للنفط، تسعى بكين كذلك إلى تأمين الطاقة غير مستغلة نسبيا من الأخشاب و الزراعة و صيد الأسماك و معادن الأخرى التي توفرها القارة الإفريقية، فالقرن الإفريقي، مثلا، يشكل بمفرده أهمية اقتصادية فضلا عن استحاوذه للنفط و الغاز فهو يملك الذهب واحتياطيات كبيرة من المعادن التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والنوية مثل الكوبالت و اليورانيوم و امتلاكها لثروة مائية15.

كما يعد كبر حجم السوق الإفريقية محفز لتسويق المنتجات الصينية ، حيث تعد إفريقيا أعلى مناطق العالم من حيث معدلات النمو السكاني إذ يصل مثلا معدل الخصوبة إلى ستة أطفال لكل امرأة جنوب الصحراء، ففي سنة 2007 بلغ حجم سكان إفريقيا 726 مليون نسمة يمثلون تقريبا 10% من سكان العالم حسب إحصائيات البنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي16. و بلغ حجم السكان سنة 2010 نحو 900 مليون نسمة مما خلق سوق افريقية ضخمة مثلث حافزا لجمهورية الصين لتسويق منتجاتها و بضائعها، فعملت الصين على الولوج السريع لهذه الأسواق من أجل ترويج السلع الصينية نظرا للقدرة الاستهلاكية الضخمة للأفارقة. فنيجيريا

القارة اليومي 9 ملايين برميل حسب تقرير اللجنة الإفريقية للطاقة (أفراك) في عام 2005 وأي 11% من الإنتاج العالمي، وتضم القارة حوالي 10% من احتياطي النفط العالمي المكتشف ويتركز معظمه وبنسبة 60% في ثلاث دول رئيسية نيجيريا والجزائر وليبيا، في حين تبلغ احتياطيات الغاز المكتشفة في القارة حوالي 8% من نسبة الاحتياطيات العالمية يتوزع أكثر من 75% من هذه النسبة في ثلاث دول هي نيجيريا والجزائر ومصر. أما احتياطيات القارة من النفط الخام فتبلغ 80 مليار برميل وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية11.

تمثل موارد الطاقة بؤرة التركيز الأهم بالنسبة إلى نفوذ الصين في القارة، فالصين اظهرت أيضا رغبتها في الوصول إلى البترول (نفط) والموارد الطبيعية التي تحوز عليها

إفريقيا خاصة بعد الاكتشافات النفطية التي طرحتها القارة حيث يقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الاونكتاد) مجمل الاحتياط النفطية لإفريقيا ب 80 مليار برميل إي ما نسبته 8 % من الاحتياط العالمي الخام. 123 و قد زاد اهتمام الصين بالمصادر النفطية بعدما تأكدت أنها لن تستطيع الاستمرار في تبني سياسة الاكتفاء الذاتي التي عملت بها طوال السنين الماضية. خاصة أن احتياجات الصين من النفط القادمة من افريقيا تقدر ب 31.13% لاسيما تحول الصين من مصدر للنفط إلى مستورد له عام 1993. و طبقا للخبراء فان الصين بحلول 2045

اعتمدت جمهورية الصين الشعبية على مجموعة من الآليات والوسائل التي تمكنها من تعزيز وجودها الفعلي في إفريقيا لضمان تحقيق أهدافها ولعل أهمها الصعود السلمي والحفاظ على نموها الاقتصادي. وبهذا عملت على إتباع إستراتيجية شاملة تتضمن مجموعة من الآليات والتي نذكرها كالتالي:

إستراتيجية القوة الناعمة: أو ما يطلق عليها باللغة الانكليزية "soft power" 20 والتي استخدمها لأول مرة جوزيف ناي "Joseph Nye"*. حيث نجحت الصين في تطبيق و توظيف هذه الإستراتيجية من خلال توظيف صورة نظامها الاقتصادي والاجتماعي كبديل للنموذج الغربي الذي لا يراعي خصوصيات المجتمعات الجنوبية ويفرض شروط سياسية تدخلية²¹.

فاستغلت الصين مزايا اقتصادها ونموذجها التنموي وتجربتها الناجحة لتحقيق غاياتها، فاستطاعت بكونها على جذب الآخرين عبر وسائل وأساليب عديدة دبلوماسية واقتصادية فضلا عن مشاركتها في المنظمات المتعددة الأطراف، إذ اوجد الصينيون فكرة أشمل للقوة الناعمة حيث تشمل جميع الميادين في الوقت الذي استخدم فيه جوزيف ناي مفهوم أكثر تحديدا للقوة الناعمة مقصيا فيه الدبلوماسية الرسمية والاستثمار ووسائل وسائل التأثير التقليدية مثل القوة العسكرية.

الآليات السياسية:

إلى جانب الزيارات الرسمية عملت الصين على جذب مزيد من التأييد لها

مثلا، بأكثر من 110 مليون نسمة تشكل أهمية و ثقل على المستوى الإقليمي لكونها سوق افريقية كبيرة في المنطقة حيث تعتبر حجر الزاوية للجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا «Ecowas» 17. مثلها مثل منطقة القرن الإفريقي الذي تعبر سوقا اقتصادية واعدة.

ومن هذا المنطلق ارتفع حجم التجارة بين الطرفين إذ أصبحت الصين ثالث اكبر شريك تجاري للقارة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مسجلة نشاط تجاري متزايد في النمو بين المنطقتين حيث بلغ إجمالي حجم التجارة بين الصين وإفريقيا 10 مليارات دولار أمريكي عام 2000 ثم ارتفع إلى 18 مليار دولار أمريكي عام 2003 و تجاوز 50 مليار دولار أمريكي في عام 2006 إذ أسست الحكومة الصينية احد عشر مركزا للنهوض بالتجارة في جميع أنحاء القارة ولترويج منتجات ذات قيمة منخفضة مصنوعة في الصين وتباع إلى قاطني الريف في إفريقيا¹⁸³. وشهد هذا التبادل من وقت لآخر تحسنا ملحوظا، وفق لبيانات التجارة الصينية، حيث ارتفع حجم التجارة من 40 مليار دولار في عام 2005 إلى 106.8 مليار دولار في عام 2008 بزيادة بلغت أكثر من 25% في حين كان معدل مليار دولار فقط في عام 1999 فقد زاد و ارتفع حجم التبادل التجاري الصيني مع إفريقيا بأكثر من 50 ضعفا خلال 9 سنوات فقط 1999-2008-191.

المحور الثاني: وسائل وأساليب النفوذ

الصيني في إفريقيا:

عند الغرب بأنها دول مارقة مثل السودان و
زمبابوي.23

يضاف إلى هذه العناصر أن الصين
دائما ما تردد فكرة أنها دولة نامية رغم تعاضم
قوتها. فهي تنظر على أنها جزء من العالم
الثالث و أنها تشارك قضايا و انشغالات
الإفريقيين باعتبار أن اهتماماتهم و انشغالاتهم
هي من اهتماماتها. كما تؤكد على أنها تمثل
نمط مغاير للنمط الغربي و نمط القوى
الكبرى، لذا تصرح في كل الخطابات أن الصين
دولة نامية كبرى .

أما فيما يخص الآليات الاقتصادية التي
استخدمتها الصين للنفوذ والتغلغل في القارة
نذكر منها:

- المساعدات و المعونات بدون أي
شروط سياسية: تقيد بها الحكومات الإفريقية
عكس الغرب الذي يقوم بتقديم مساعدات
بتحديد شروط سياسية. إذ تحظى إفريقيا
بأكبر نسبة من المساعدات الإنمائية المقدمة
من الصين (44%) أو ما يعادل 1.8 مليار دولار
أمريكي. فلقد كانت الصين الشريك المساعد
الثابت لإفريقيا منذ ما قبل 24 حيث وفرت
معونة إجمالية تقدر ب 4.9 مليار دولار أمريكي
تقدم على شكل مساعدات خارجية من عام
1957 و 1989 و أصبح التركيز أكثر على
المساعدات التي تجلب مكاسب اقتصادية
للصين والتي تدخل ضمن السياسة الرسمية
خصوصا مع جولة زهاو زيانغ في إفريقيا عام
1982.25

بخصوص نزع الاعتراف بتايوان عبر اعتمادها
على عدة وسائل منها :

ورقة المساعدات الاقتصادية حيث
استخدمت في هذا مبدأ العصا و الجزرة، ففي
ليبيريا مثلا التي شهدت حرب في أوائل
التسعينيات بعد مقتل الرئيس صمويل دو
عملت بكين على استغلال الوضع وقامت
بالضغط على الرئيس الليبيري حينذاك،
تشارلز تايلور، لسحب الاعتراف بتايوان في عام
2003 وذلك قبل نشر قوات الجيش الصيني
للمساعدة في تنفيذ مشاريع المياه في البلاد.22
كذلك بنفس الأمر حدث مع التشاد حيث
قامت بكين بمساندة المتمردين التشاديين
اقتصاديا و ماليا لكي يسحب نظام ديبي تاييد
حكومته لتايوان ولينحاز لسياسة الصين
الجديدة. و بالفعل قد تم ذلك . كذلك اعتمدت
الصين على أداة الدبلوماسية المتمثلة في زيادة
زيارات كبار المسؤولين الصينيين لإفريقيا.

حيث تكشف هذه الزيارات عن أبعاد
بكين المختلفة في علاقتها مع الدول الإفريقية و
التي لا تقتصر فقط على الاقتصاد. من جهة
أخرى تستقبل الصين رؤساء و قادة أفارقة
بأحسن استقبال بما فيهم الرؤساء المغضوب
عليهم و المصنفين عند الغرب في قائمة الخانة
الحمراء حيث تعاملهم بكين على أساس أنهم
شخصيات ذات أهمية. بالإضافة إلى هذه
الآليات، هناك آلية أخرى تتمثل في عمل بكين
على تقديم الدعم و التأييد السياسي الكامل
لإفريقيا في قضاياها المختلفة في كل مناسبة و
في كل المحافل الدولية حتى أنظمة التي تصف

القرض" لتخفيض الحواجز الجمركية أمام السلع الإفريقية بحلول عام 2015 شريطة إحراز نتائج ايجابية في اقتصاد السوق واحترام حقوق الإنسان.

بالمقابل تطورت العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية بعدم اهتمام بكين بالشفافية المالية والمحاسبة. 32 هذا ما سمح إلى زيادة حجم الاستثمار والمبادلات التجارية في ظروف سيطر عليها الرشوة والفساد وبقاء أنظمة ضعيفة المشروعية. كما قامت الصين بإلغاء ديون تصل قيمتها إلى 10.9 مليار يوان (1.38 مليار دولار أمريكي) كانت مستحقة على 31 دولة الأقل فقرا و تقدما و مثقلة بالديون في إفريقيا 33 فقد أقدمت على هذه الخطوة رغم أن الحجم الكلي للديون المعفاة لم يكن كبير بالنسبة لدولة ضخمة مثل الصين.

كما تعمل حكومة بكين على تنويع المشاريع الاقتصادية في كافة المجالات التي تهم المواطنين والنخب على حد سواء و تركز على المشروعات التي تعتبر ذات التأثير المباشر في الشعوب الإفريقية بحيث لا يقتصر التواصل على مستوى القيادات السياسية فقط. (34) وأخيرا و لترجمة كل هذه النشاطات تم إنشاء آلية أخرى متمثلة في تأسيس المنتدى الصيني الإفريقي للتعاون أو باسم آخر (China-Africa Cooperation Forum) FOCAC. حيث توصلت الحكومة الصينية مع عدد من الدول الإفريقية في منتصف عام 2000 إلى اتفاق لخلق منبر مشترك يعقد اجتماعات على المستوى الوزاري كل عامين و على مستوى القمة كل ثلاث

تقديم قروض لدول القارة حيث أبرمت عقود مع أربع دول إفريقية بإجمالي 1.458 مليار دولار لتوظيفها في مشاريع مختلفة وبفائدة سنوية لا تزيد عن 1.5% مع منح عشر سنوات لهذه الدول لتسديد هذه القروض 26، إضافة إلى إبرامها عقود إقراض مع ثماني دول إفريقية عام 2007 بإجمالي 94 مليار دولار مع فائدة سنوية تتراوح بين 2 و 3% سنويا و حدد 15 سنوات لتسديد هذه القروض بدون شروط. 27 أما صندوق النقد الدولي الذي يحدد نحو 13 شرط على القروض المخصصة لتقليل الفقر وتعزيز النمو. 2928

أما الولايات المتحدة الأمريكية فسياستها اتجاه إفريقيا قائمة على تقديم المساعدات، مقابل إحداث إصلاحات سياسية والتحول الديمقراطي و الاقتصادي و تقوم بخفضها للنظم الغير ديمقراطية. ففي عام 2003 قدمت أكثر من 4.6 مليار دولار من مساعدات التنمية الخارجية إلى بلدان جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا. 30 كما أقدمت بكين على رفع التعريفات الجمركية على بعض السلع و بضائع و الخدمات التي تقوم إفريقيا بتصديرها إلى الصين فقد منحت الصين 29 دول افريقية من الدول اقل نمو 190 نوعا من المنتجات و السلع يتم استردادها بدون جمارك. 31 ومن سنة 2006 إلى 2009 ارتفع عدد السلع المعفاة من الجمارك إلى 440 سلعة دون شرط في حين تضع الولايات المتحدة شروط للتبادل التجاري مع إفريقيا و يدعو قانون الأمريكي الذي صدر عام 2000 و المعروف باسم "قانون النمو و

من الإدارات الخاصة في وزارات التجارة الخارجية و قطاعات أخرى بهدف تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الصينية مع الدول الإفريقية.

ب/- تشكيل منتدى التعاون الصيني الإفريقي عام 2000. الذي سبق ذكره، والذي سمح على سبيل المثال بتخفيض الديون لدول الإفريقية بقيمة 1.27 مليار دولار. 38 وفي عام 2006 عقدت القمة الاستثنائية الأولى لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في ظروف دولية وإقليمية هامة تمثلت في شن الولايات المتحدة الأمريكية انتقادات لاذعة حول الوجود الصيني في إفريقيا. وجاء في إعلان بكين ماي 39:

1/ مضاعفة المساعدات الصينية للدول الإفريقية بحلول عام 2009 مثل ما كان جاري سنة 2006.

2/ منح قروض ميسرة قيمتها ثلاث مليارات دولار بالإضافة إلى قروض انمائية بمبلغ ملياري دولار.

3/ تأسيس صندوق صيني . إفريقي للتنمية برأسمال 5 مليارات دولار لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في إفريقيا.

4/ إنشاء مركز للمؤتمرات للاتحاد الإفريقي لمساعدة الدول الإفريقية في جهودها لتقوية اقتصادها.

5/ إلغاء الديون التي نشأت من خلال فوائد القروض التي حصلت عليها الحكومات الإفريقية حتى نهاية 2005. بالخصوص مع الدول أقل نموا.

سنوات بالتناوب بين الصين و إحدى الدول الإفريقية. فهو يهدف إلى التشاور الثنائي وتوثيق الصداقة و تشجيع التعاون نحو التنمية المشتركة. و قد تم عقد الاجتماع الوزاري الأول لأعضاء المنتدى في العاصمة بكين من 10 إلى 12 اكتوبر 2000 حيث شارك فيه نحو 80 من وزراء الخارجية و الوزراء المختصين بشؤون التعاون الاقتصادي الدولي يمثلون 45 دولة افريقية و حضر 17 ممثلا للمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات أخرى غير حكومية حيث خرج الطرفان بإعلان بكين الذي يمثل برنامج التعاون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد 3635.

المحور الثالث: مظاهر النفوذ الصين في

افريقيا

النفوذ الصيني على المستوى الاقتصادي

والتقني:

تولي جمهورية الصين الشعبية المجال الاقتصادي و التقني أهمية كبيرة في إستراتيجيتها و سياستها الموجهة إزاء إفريقيا حيث عملت على تثبيت وجودها في القارة الإفريقية و ترسيخه من خلال مأسسة التعاون الاقتصادي باعتبار أن هذا العامل يحتل موقعا مهما في منظومة المصالح الصينية الجديدة القائمة على التوجه العملي البرغماتي.

حيث عمدت على:

1/- إعادة هيكلة مؤسسات صنع السياسة الصينية تجاه إفريقيا حيث قامت الحكومة الصينية منذ سنة 1997 بإنشاء عدد

التجارة البينية:

لم تشهد العلاقات التجارية الصينية الإفريقية هذا التقدم إلا بمطلع سنة 2000 حيث سجلت نسبة التجارة الثنائية طفرة نوعية واتضح البعد الأفريقي أكثر منذ هذه السنة، حيث بلغ الحجم الإجمالي للتجارة البينية الصينية-الإفريقية في عام 2000 حوالي 10.6 مليار دولار ليسجل 13.39 مليار دولار في عام 2002. و ليرتفع مرة أخرى سنة 2003 إلى 13.4 مليار دولار فلم يتطور حجم التجارة البينية تطور كمثل ما شهدته سنة 2004 إذ وصل إلى مبلغ 29.46 مليار دولار بنسبة زيادة قدرت ب 58.9% عن العام المنصرم. 42

واستمرت التجارة بهذه الوتيرة الكبيرة و المتنامية لتتضاعف التجارة بين الجانبين أربع مرات خلال السنوات الماضية لتصل من 10 مليار دولار أمريكي عام 2000 إلى أكثر من 39.7 مليار دولار أمريكي عام 2005 لتصبح الصين ثالث اكبر شريك تجاري للقارة الإفريقية بعد كل من الاتحاد الاوروبي (فرنسا) و الولايات المتحدة الأمريكية، فقد سعى الطرفان لتعزيز حجم التجارة بينهما لتصل إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2010. 43 وكانت التجارة البينية الصينية الإفريقية تحقق نتائج مطردة وسريعة حيث بلغ حجم التجارة بين الطرفين 106.8 مليار دولار أمريكي عام 2008 بزيادة 45.1% محقق بذلك الهدف المسطر سابقا ببلوغ 100 مليار دولار أمريكي سنة 2010 قبل الموعد بعامين. 44 كما أقيمت في بكين اجتماعات منتدى التنمية التعاون الصناعي

6/ فتح الأسواق الصينية للمنتجات الإفريقية لمساعدة الدول الإفريقية عن طريق زيادة عدد المنتجات يتم تصديرها من الدول الإفريقية إلى الصين من 190 إلى 440 منتجا وإلغاء التعريفات الجمركية عليها خاصة بالنسبة للدول أكثر فقرا و التي تربطها علاقات دبلوماسية طيبة مع الصين.

7/ تدريب 15000 من الخبراء الأفارقة خلال السنوات الثلاث القادمة، وإرسال 100 من الخبراء المزارعين الصينيين إلى إفريقيا، وإنشاء 10 مراكز تكنولوجية في إفريقيا و بناء 30 مستشفى.

8/ إعطاء منحة بمبلغ 300 مليون يوان صيني لمكافحة و علاج الملاريا و إنشاء ثلاثين مركزا لمحاربتها.

9/ إنشاء من 3 إلى 5 مناطق للتعاون الاقتصادي و التجاري في إفريقيا في السنوات الثلاث القادمة. 40

وبلغة الأرقام نفذت الصين سياسة إعفاء منتجات تنتمي إلى 190 فئة ضريبية تنتج 28 بلدا إفريقيا اقل نمو من الرسوم الجمركية و بلغت قيمة البضائع التي تمتعت بهذه السياسة 250 مليون دولار أمريكي عام 2006 كما كانت هناك مساعدة الصين الاقتصادية حيث نفذت أكثر من 800 مشروع منها 137 مشروعا زراعيًا و 38 مستشفى و بعثت 16 ألف من عاملين في حقل طبي في إفريقيا و قامت بإعفاء ديون عن الدول الإفريقية بقيمة 10.9 مليار يوان صيني ودربت 15 ألف شخص إفريقياي. 41

إفريقيا فأسعار صادرات إفريقيا تحسنت بالنسبة إلى أسعار وارداتها بمقدار 80-90% فيما بين 2001 و2006 و هذا راجع لارتفاع الأسعار العالمية للنفط و المواد الخام التي تعد صادرات إفريقيا الأساسية وكذلك الطلب المتزايد من الصين و الذي جعل إفريقيا تحقق من فترة 2004 إلى 2006 فائضا سنويا بلغ مليارين دولار47.

الاستثمارات الصينية:

يعود تاريخ بداية الاستثمارات الصينية في إفريقيا إلى ثمانيات القرن الماضي وازداد حجم استثماراتها بشكل تدريجي. فغالبا ما تذهب نسبة كبيرة من الاستثمارات في إفريقيا إلى قطاع النفط الحيوي. 48 فحسب تقدير وزارة التجارة الصينية بلغت استثمارات الصين المباشرة في إفريقيا في الفترة من 2000 إلى 2006 بقيمة 6.6 مليار دولار أمريكي 49 في حين قدرت الاستثمارات الصينية في القارة 1 مليون دولار أمريكي عام 2001. وعرفت الاستثمارات الصينية نموا متواصلا، حيث وصل حجمها سنة 2004 قيمة 135 مليون دولار بتأسيس 116 شركة صينية في إفريقيا خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2005 و التي قامت بتنفيذ عقود استثمار بلغت قيمتها 690 مليون دولار. 50 كما قامت الصين بإبرام اتفاقيات ثنائية مع 25 دولة افريقية لحماية و لتسهيل الاستثمارات البينية.

أدهشت الصين الكل بعودتها القوية إلى القارة السمراء سنة 2006 حيث أصبحت أكثر قدرة على الإنفاق والاستثمار في الدول

بين الصين وإفريقيا ولقد وصل حجم التبادل التجاري بينهم إلى 126.9 مليار دولار أمريكي في العام 2010 . وقد وصلت قيمة التجارة بين الصين وإفريقيا 120 مليار دولار أمريكي في فترة ما بين (جانفي - سبتمبر من عام 2011). 45. وفي التعاون التجاري لقد قفزت صادرات إفريقيا جنوب الصحراء إلى الصين إلى 19 مليار دولار أمريكي أو 15% من إجمالي صادرات الإقليم و ذلك من نحو 5 مليارات دولار في عام 2000 ويمثل هذا النمو السنوي البالغ 30% منذ عام 2000 نحو خمس إجمالي نمو الصادرات في إفريقيا جنوب الصحراء خلال تلك الفترة وظهرت الصين باعتبارها شريكا تجاريا مهما لإفريقيا حيث نجد سدس صادراتها من الوقود و بالعكس جاء خمس واردات الصين من الوقود من إفريقيا كما طفرت ونمت واردات إفريقيا جنوب الصحراء من الصين والتي تمثل معظمها منتجات صناعية من 3.5 مليار دولار في 2000 إلى ما يربو 12 مليار دولار في 2005 ما يشكل نحو 15% من إجمالي واردات إفريقيا جنوب الصحراء46.

فالتجارة بين الطرفين أخذت في النمو السريع فخلال فترة من 2001 إلى 2006 زادت صادرات إفريقيا وواردها بأكثر من 40% و35% على التوالي أي بما يفوق معدل نمو التجارة العالمية 14% و بمقياس لغة الدولارات تراوحت الزيادة لكل من الواردات و الصادرات في تلك الفترة 10 مليارات دولار و أكثر من 55 مليار إذ تحرك معدل التبادل التجاري لصالح

خليج غينيا الغني بالنفط ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية وبالفعل نجحت إلى حد ما في وضع موطن قدم لها في انجولا، نيجيريا والجابون و دول أخرى. كما استغلت بكين خروج الولايات المتحدة من السودان عام 1995 لتحظى باستثمارات نفطية حتى أصبح أكثر من نصف الصادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين و تمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان والتي تضخ 300 ألف برميل يوميا. كما قامت شركة سيوبك الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 1500 كيلو متر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بور سودان على بحر الأحمر ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة للصين 53 نتيجة لتوقيع شركة الصين الوطنية للبترول عدة اتفاقيات مع حكومة السودان التي سمحت لها بالتنقيب واستغلال البترول السوداني.

تصل الاستثمارات الصينية في السودان نحو 15 مليار دولار حيث تقوم الشركة حاليا بإنتاج وتصدير ما يربو على 243 ألف برميل بترول يوميا من السودان و تصدير مليون برميل يوميا في 2010. وهذا التدفق الهائل للاستثمارات الصينية يرجع إلى السياسات الصينية المساندة لنظام الرئيس السوداني البشير حين وجه الغرب اتهامات لما اعتبرته نظام ديكتاتوري فاسد55.

لقد دافعت بكين على النظام عندما اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الخرطوم بأعمال الإبادة الجماعية وطلبت من مجلس

الإفريقية. وكما تشير بعض التقديرات على أن نحو 800 ألف صيني يديرون شركات في إفريقيا بلغت هي الأخرى 800 شركة صينية تعمل في مجالات مختلفة منها التصنيع و الإنشاءات، مستشفيات، موانئ، والسكك الحديدية، والمباني الحكومية وغيرها. 51 وغالبا ما تدخل الشركات الصينية المملوكة للدولة في مشروعات مشتركة مع الشركات المملوكة للدولة في إفريقيا جنوب الصحراء لضمان الحصول على مصادر السلع الأولية ففي انجولا مثلا تستثمر شركة سينوبك الصينية 3.5 مليار دولار في شراكة مع سون أنجول لضخ النفط من كتل الخام البحرية وتخطط الشركة لبناء معمل تكرير يتكلف 3 مليارات دولار.

إلى جانب هذا ، وافق البنك الصناعي والتجاري الصيني في أكتوبر 2007 على شراء 20% من مجموعة ستاندر بنك في جنوب إفريقيا وهو أكبر مصرف في إفريقيا حيث أنفق 5.6 مليار دولار. إن هذا الحجم الكبير من الاستثمارات الصينية في إفريقيا راجع إلى العرض الذي تقدمه إفريقيا للمستثمرين وكذلك إلى الإغراء الذي تمارسها دول إفريقيا لجذب المستثمرين الأجانب، فقد غيرت بعض الدول القارة السياسات المالية و النقدية لخلق مناخ اقتصادي أكثر استقرارا كما أصلحت الأسواق وزادت الحماية القانونية للمستثمرين فقد طبقت العديد من الدول سياسات إصلاحية لتحسين مناخ الاستثمار 52 ومع اكتشاف حقول جديدة للنفط في تشاد وغينيا الاستوائية سعت الصين لاختراق

تحديد منح 70% من العقود لشركات صينية، و من جهة ثانية تخصص أنغولا لها 15% من صادراتها النفطية، إضافة إلى قرض بقيمة 3 مليارات دولار مما جعل انغولا تعد المزود الرئيس في إفريقيا لحاجات الصين من النفط 59.

نيجيريا بدورها عرفت اهتمام كبير من طرف الشركات الصينية باعتبار أن نيجيريا لها ثقل سياسي واقتصادي كبير فهي تكتسب أهمية من دورها الذي تلعبه على المستوى الإقليمي، حيث تعتبر حجر الزاوية للجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا «ecowac»، وهي سوق افريقية ضخمة مكونة من 110 مليون نسمة تقريبا، وعضو رئيسي في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك". 60. فأظهرت الشركات الصينية النفطية اهتمامها الكبير بنيجيريا التي وعدت بتقديم 7 مليارات دولار أمريكي على شكل استثمارات إضافة إلى محطتين حيويتين لتوليد الطاقة. 61. فمثلا في ديسمبر 2005 اشترت الشركة الوطنية الصينية لحقول النفط البحرية cnooc 45% من الحقول البحرية النيجيرية مقابل 2.27 مليار دولار أمريكي. 62.

فيما يخص البنية التحتية الأساسية من سكك حديدية وطرق وجسور وأنفاق ومطارات وموانئ . فعلى سبيل المثال قامت بكين على توفير تمويل بقيمة مليارات الدولارات و خبرتها وحتى قوتها العاملة لإعادة بناء البنية التحتية المحطمة في انغولا وخصص 300 ألف دولار أمريكي لتجديد السكك الحديدية في البلاد و

الأمن الدولي فرض عقوبات على النظام مما جعل الصين تهدد باستخدام حق الفيتو ضد العقوبات الاقتصادية التي قد تضر باقتصادها نظرا لأن 10% تقريبا من وارداتها النفطية من السودان وطالبت من مجلس الأمن التخلي عن السياسات والإجراءات المتخذة ضد نظام السوداني. 56. منذ ذلك الحين أصبحت السودان منطقة نفوذ صيني، فبفضل العلاقات في مجال النفط بين الطرفين والعائدات التي تجنيها السودان من بيع النفط إلى الصين تستطيع هذه الأخيرة شراء أسلحة متطورة. 57.

أما بالنسبة إلى الكونغو فقامت الشركات الصينية باستحواذ على عقود امتياز التنقيب واستغلال مصادر الطاقة وفقا لما أعلنته حكومة الكونغو في أواخر 2007 فان الشركات الصينية العامة حصلت على عقود بمبلغ 12 مليار دولار لبناء وإعادة تطوير خطوط السكك الحديدية والطرق والمناجم مقابل منح الشركات الصينية حق الامتياز والتنقيب عن الفحم واستغلاله اقتصاديا حيث يفوق هذا المبلغ ثلاث مرات الموازنة السنوية لدولة الكونغو. 58. وأصبحت أنغولا كذلك أحد أهم شركاء الصين في القارة و ذلك يعود لما تملكه من ثروة نفطية هائلة. فالحكومة الأنغولية ابدت استعدادها لفتح المجال أمام الاستثمارات الصينية، حيث أقرضت الصين انغولا عما يقارب 5 مليارات دولار أمريكي منذ عام 2000 والذي يهدف أساسا إلى بناء مصفاة لتكرير النفط ومن بين شروط القرض قد تم

الماضية و التي كانت عائق للتنمية القارة، أقدمت بكين على إعفاء البلدان الإفريقية من الديون المتراكمة مرتين متتاليتين ففي سنة 2000 و2002 أسقطت التزامات قدرها 1.3 مليار دولار. 67 كما قامت بإلغاء و تخفيف الديون المستحقة على 31 دولة فقيرة مثقلة بالديون و التي هي اقل نموا متجاوزة أكثر من عشر مليارات يوان صيني و التي حان وقت سدادها قبل نهاية عام 2005 فقد وقعت الصين مع 14 دولة افريقية على البروتوكول لإلغاء 73 دفعة من الديون و أكدت بكين على إتمام الإجراءات لإلغاء 81 دفعة من الديون المتراكمة على 19 دولة أخرى هذا الذي أفاد الدول الإفريقية و على نطاق واسع. 68 بهذا يمكن القول أن الصين أصبحت بالنسبة لإفريقيا سوقا رئيسية و ممولا ومستثمرا، علاوة على كونها دولة مانحة.

خاتمة:

وأخيرا ومن خلال الدراسة التي قمنا بإجرائها نخلص أن الصين ذات الحضارة والتاريخ العريق والتعداد الضخم حققت وفي مدة وجيزة من الزمن ما لم تحققه أية دولة من دول العالم الثالث. واستطاعت أن تنافس أقوى دول العالم ببلوغ نهضة اقتصادية مبهرة وثورة صناعية حقيقية وأكبر احتياط عالمي من العملة الصعبة بهذه المقومات تطلعت الصين للعب دور الأساسي على مستوى

ملياري دولار أمريكي لإعادة تأهيل سكة حديدية التي تربط ميناء ناميبيا مع مدينة مينوغ « Menogue » و450 مليون دولار من أجل تشييد مطار جديد في لواندا و3 مليارات دولار أمريكي لبناء مصفاة تكرير في لوبيتو 63. أما في غانا فجندت 130 مليون دولار لتطوير مشاريع البنية التحتية. 64 كما تذكر مشاريع رئيسية في ليبيا وأنجولا ونيجيريا والجزائر إذ تمثل هذه المشاريع نحو 70% من إجمالي مشاريع شركة تشاو فوانغ.

تكثيف المعونة الصينية:

كان للمعونة أهمية قصوى في الارتباط الاقتصادي للصيني الإفريقي حيث بلغت تدفقات المعونة نحو 20% من مجمل المعونات في أوائل التسعينيات إذ بلغت نحو 310 ملايين دولار في الفترة 1989-1991 و شهدت المعونة الصينية لإفريقيا زيادة ملحوظة منذ انعقاد منتدى التعاون الإفريقي الصيني الأول عام 2000 حيث بلغت المساعدة الصينية للقارة ما يتراوح بين 1-1.5 مليار دولار في السنة المالية 2004-2005، وتشمل مساعدات تقنية، تدريب في المؤسسات الصينية، منح وقروض معفاة من الفوائد وقروض تفضيلية وإعفاء من الديون. 66 فمثلا ارتفعت المساعدات الصينية المالية لإفريقيا سنة 2006 إلى 19 مليار دولار لفائدة أنجولا، الجابون، غينيا الاستوائية، جمهورية الكونغو، ونيجيريا.

إلغاء الديون للدول الإفريقية:

عانت الدول الإفريقية من عبء الديون المتراكمة على عاتقها طوال السنوات

- 3- كريس لندن، الصين وإفريقيا شريك أم منافس؟ ترجمة: (عثمان جبالي المثلوثي)، أبو ظبي: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص 22.
- (*) تشمل الاقتراحات الخمسة: إقامة علاقة صداقة متينة . تحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية . الوحدة والتعاون والتنمية المشتركة . والنظرة الواحدة للمستقبل
- 4-كريس لندن، مرجع سابق، ص36.
- 5 -فيروز عميور، مرجع سابق، ص105.
- 6 - أحمد دياب، السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء، (شؤون الأمريكيتين)، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، جانفي، 2006، ص177.
- 7- نفس المرجع، ص177.
- 8 -أبو بكر الدسوقي، تطور العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد142، ص180-181.
- 9-أحمد حجاج، مرجع سابق، ص140.
- 10-كريس لندن، مرجع سابق، ص36
- 11- علي حسين باكير، التنافس الدولي في إفريقيا : الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية ،مركز الجزيرة للدراسات ،2009، على:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2117487C-844C-497F-94AC-80C323BE72BB.htm>
- 12 -خالد حنفي على، السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا...رؤى وأدوات متغيرة، مجلة السياسة الدولية، العدد163، يناير2006، ص148.
- 13- كريس لندن، مرجع سابق، ص36.
- 14 -جورج ثروت فهجي، العلاقات الصينية -الافريقية...شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد167، جانفي2007، المجلد43، ص89
- 15 -حمدي عبد الرحمن حسن، التنافس الدولي في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد163، جانفي2006، ص173.
- 16 -خالد منصور، إشكاليات العمل الانساني الدولي...إفريقيا نموذجاً، مجلة السياسة الدولية، العدد169، يوليو2007، ص87.
- 17 - طارق عادل الشيخ، كلينتون وجولة الإفريقية الثانية، مجلة السياسة الدولية، العدد142، أكتوبر2000، ص159. (تقارير)
- 18 - كريس لندن، مرجع سابق، ص27، 26.

النظام الدولي من خلال كسب مناطق جديدة للنفوذ كالقارة الإفريقية لما تشكله من ثقل استراتيجي واقتصادي لا يستهان به.

فقد تمكنت الصين من وضع موطئ قدم لها في إفريقيا من خلال اعتمادها على مجموعة من الوسائل والأساليب السياسية والاقتصادية كتمارس سياسة التأثير وجذب النخب السياسية والشعوب الإفريقية والتي أصبحت تنظر بعين الإعجاب والاحترام للنموذج التنموي الصيني. فالدول الإفريقية تمكنت من الاستفادة من النموذج التنموي الصيني والتجربة الصينية من خلال علاقتها بها كونها تمثل الفرصة لتلحق بالركب الاقتصادي وتتمكن من القضاء على التخلف والفقير وتحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والتنمية مما يقلص تبعيتها التقليدية إزاء الدول الكبرى.

فهل تتمكنت فعلا الدول الإفريقية من الاستفادة الحقيقية من التجربة الصينية مما يسمح لها من تحقيق أهداف التي لطالما سعت إليها ؟ وهل يمكن على المدى البعيد إقامة علاقة تعاونية متكافئة بينهما علاقة رابح رابح.

الهوامش

- 1 - أحمد حجاج، الصين تعيد اكتشاف إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، جانفي2006، ص138
- 2 - سمير أمين، العرب والصين من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب، منتدى الفكر العربي:سلسلة الحوارات الدولية، مارس1987، ص06.

- 19 - بدر حسن شافعي، الصين في إفريقيا...غزو مهذب، مرجع سابق.
- 20 - مصطفى عبد الحافظ، الصين دبلوماسية الصحة في إفريقيا، مجلة السياسية الدولية، العدد 163، جانفي 2006، المجلد 41، ص 141.
- * يرى أن القوة الناعمة تعتمد على القدرة على استكشاف و تحديد تطلعات الأطراف الأخرى، و القدرة على استمالة هذه الأطراف من خلال استخدام أساليب الإقناع و الإغراء بدل الإكراه و القهر لتحقيق الأهداف المرجوة. فهذه القوة تحقق أهدافها من خلال انهمار الطرف الأخر بجاذبية الثقافة الوطنية و بالمبادئ السياسية بشكل يدفع إلى النظر لهذه الثقافة والسياسات على أنها شرعية وذات مرجعية و بذلك تتم السيطرة الفعلية.
- 21 - على العطري، أهمية الطاقة و دورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية 1993 - 2007، شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر لسنة جامعية 2008-2009، ص 90.
- 22 - بدر حسن الشافعي، مرجع سابق.
- 23 - بدر حسن شافعي، الصين في إفريقيا...غزو مهذب، مرجع سابق..
- 24 - كريس الدن، مرجع سابق، ص 37.
- 25 - نفس المرجع.
- 26 - رضا محمد هلال، الوجود الاقتصادي، مرجع سابق، ص 144.
- 27 - رضا محمد هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008، ص 135.
- 28 - هويدا عبد العظيم عبد الهادي، كيف تستفيد إفريقيا من المعونات الدولية؟ مجلة السياسة الدولية العدد 169، جويلية 2007، المجلد 42، ص 76.
- 30 - خالد حنفي علي، السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا...رؤى و ألوان متغيرة، مجلة السياسية الدولية، العدد 163، يناير، 2006 المجلد 4، ص 17-148..
- 31 - نفس المرجع.
- 32 - نفس المرجع، ص 150.
- 33 - جورج ثروت فهبي، مرجع سابق، ص 89.
- 34 - بدر حسن الشافعي، مرجع سابق.
- 35 - رضا محمد هلال، مرجع سابق، ص 143.
- 37 - رضا محمد هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية المنطلقات والأبعاد مرجع سابق، ص 134.
- 38 -- أسماء دريسى، التعاون الاقتصادي بين الصين وإفريقيا في ظل التحولات الاقتصادية الدولية الواقع والتحديات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008، ص 104.
- 39 - الصين وإفريقيا، في مجلة آفاق افريقية، العدد 23، شتاء، 2007، على الموقع: [http://www.sis.you.gov.eg/ar/pub/africanpective/intro/110204\(01/02008\).](http://www.sis.you.gov.eg/ar/pub/africanpective/intro/110204(01/02008).)
- 40 - الصين وإفريقيا، مرجع سابق.
- 41- شبكة الصين، الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وإفريقيا على الموقع: [http://arabic.china.org.cn/culture/archive/gallery2007/2007/05/14.content-8248083.htm.](http://arabic.china.org.cn/culture/archive/gallery2007/2007/05/14.content-8248083.htm)
- 42 رضا محمد هلال، الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات، مرجع سابق، ص 144.
- 43 جورج ثروت فهبي، مرجع سابق، ص 89.
- 44 صحيفة الشعب اليومية، حديث السفير الصيني في مصر عن التطور الجياش للتعاون الودي بين الصين وإفريقيا، مرجع سابق.
- 45 - بوابة الوفد، مليار دولار حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا، مقالة 19 ديسمبر 2011 على الساعة 16:16 المنقولة عن موقع: <http://www.alwafd.org>
- 46 - أولريخ جاكوبي، يدا بيد : الشراكة الجديدة بين إفريقيا والصين من أجل المعونة والتجارة، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2007، ص 34.
- 47 - جيان بي وانج وعبدولاي بيو - تشاني، ازدهار روابط إفريقيا مع الصين، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008، ص 44.
- 48 هاري ج. برودمان، الربط بين إفريقيا وأسيا، مرجع سابق، ص 39.

- 49 - جيان بي وانج وعبدولاي بيوتشاني، مرجع سابق، ص 46.
- 50 - رضا محمد هلال، مرجع سابق، ص 144.
- 51 - د.حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص 175.
- 52 - كالفن ماك دونالد، فولكر تريتشل، وهانزوايز فيلد، إغراء المستثمرين، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2006، ص 34-35.
- 53 - خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 93.
- 54 - رضا محمد هلال، مرجع سابق، ص 135.
- 55 - السيد أمين شلي، هل الصعود الصيني تهديدا للولايات المتحدة؟ مجلة السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006، ص 29.
- 56 - كريس الدن، مرجع سابق، ص 89-90.
- 57 - نفس المرجع.
- 58 - رضا محمد هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية.....، مرجع سابق، ص 134.
- 59 - كريس الدن، مرجع سابق، ص 96.
- 60 - طارق عادل شيخ، كلينتون وجولته الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 2000، 142، ص 159.
- 61 - كريس الدن، مرجع سابق، ص 65.
- 62 - نفس المرجع، ص 62.
- 63 - كريس النندن، مرجع سابق، ص 26-64.
- 64 - China's foreingn trade.jun 2011.n499.spons oved by ccrit since 1956.
- 65 - جيان بي وعبدولاي بيوتشاني، مرجع سابق، ص 45.
- 66 - أولريخ جاكوبي، مرجع سابق، ص 34.
- 67 - جيان بي وانج وعبدولاي بيوتشاني، مرجع سابق، ص 45.
- 68 - عبد الرحمن إياس، الصين....هل تستعمر إفريقيا اقتصاديا؟ 2007-05-17. على الموقع:
http://
WWW.SIIRONLINE.org/alabwab/edare/20eqtesad
2007/05/17.htm

